

الفصل الأول

جيل العجز

لستر ر . براون

ترجمة د . فوزي سهاونة

منذ أربعين عاماً والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي متورطان في سباق التسلح الذي استنفذ جزءاً كبيراً من طاقات هاتين الدولتين ومواردهما، ذلك لأن كلا منهما مضمم على الحصول على تفوق عسكري استراتيجي بغض النظر عن التكاليف. لقد سيطرت هذه المنافسة ليس على العلاقات بين الدولتين وحسب، بل على جيل من الشؤون العالمية أيضاً. ووصلت التكاليف إلى مستوى أعلى مما تتحمله موازنات كلتا الدولتين العظميين وإلى حصة غير متوازنة من الدخل القومي المخصص للأغراض العسكرية. كذلك استنفذت هذه الأمور الجزء الأكبر من جهد القادة السياسيين في واشنطن وموسكو وغيرهما وحولت اهتمامهم بعيداً عن مسائل أخرى بما في ذلك تهديدات الامن التي ظهرت مؤخراً.

لقد ادى قرار الولايات المتحدة الدخول في سباق التسلح في بداية عقد الثمانينات إلى زيادة المصروفات العسكرية إلى مستويات جديدة. ولما لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لزيادة الضرائب أو تخفيض مصروفاتها في مجالات أخرى فقد ادى ذلك إلى ظهور عجز في الموازنه بحيث اصبح من الصعب تمويل مثل هذا التوسع العسكري في زمن السلم. ونتيجة لتراكم العجز منذ عام ١٩٨٠ فقد اصبحت دائرة الموازنة المستقرض الرئيسي في اسواق المال ومنافساً للمؤسسات الخاصة في مجال الاستثمار الرأسمالي. هذا بدوره أدى إلى ارتفاع في معدلات الفائدة

إلى مستوى لم يسبق له مثيل ، وإلى زيادة قيمة الدولار بالنسبة إلى العملات الأخرى مما قلل من امكانية منافسة الصادرات الاميركية في الاسواق العالمية .

أدى انخفاض المقدرة التنافسية وارتفاع التكاليف بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى تثبيط الاستثمار في زيادة الطاقة الصناعية وساهم في تخفيض طاقتها الصناعية . هذا واغرقت المستوردات التي تنتجها المصانع الحديثة الاكثر كفاءة الكثير من الصناعات الاساسية كصناعة الحديد والفولاذ . وخسرت الولايات المتحدة مليوني فرصة عمل في مجال الصناعة من جراء الاستيراد منذ بداية العجز المالي^(١) .

تأثرت جميع القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الزراعي والصناعي في الولايات المتحدة نتيجة تدهور مركزها التنافسي كما قلل ارتفاع قيمة الدولار من مقدرة المزارع الاميركي على المنافسة في الاسواق العالمية مما ادى إلى تخفيض اسعار السلع وانخفاض الدخل الزراعي ، لهذا ، لن يتم سداد جزء من الدين الزراعي الذي بلغ ٢١٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٥ . إن رهن الممتلكات الزراعية الذي وصل اليوم إلى اعلى مستوى له منذ الكساد العظيم قد ادى إلى اضعاف النظام المصرفي إلى درجة افزعت مسؤولي المصارف الفدرالية^(٢) .

أدى سباق التسلح في الاتحاد السوفياتي ، كذلك ، إلى تخفيض مستوى المعيشة وتحويل الطاقات السياسية بعيداً عن التحديثات الضرورية . وحتى يتمكن الاتحاد السوفياتي من المحافظة على مركزه في سباق التسلح ، في الوقت الذي يبلغ انتاجه الاقتصادي نصف انتاج الولايات المتحدة ، فأن عليه ان يكرس ضعف ما كان يمكن ان يكرسه من الانتاج القومي للمجهود الحربي . لهذا فان الاقتصاد السوفياتي في ورطة كبيرة . وعندما يحاول الاتحاد السوفياتي الخروج من المراحل الاولى من التنمية الصناعية نحو اقتصاد حديث متنوع تظهر الآثار السلبية لسيطرة الدولة . سيواجه الزعيم السوفياتي الشاب ، صاحب التفكير الاصلاحى ، ميخائيل غورباشف صعوبات في البدء في الاصلاحات التي يحتاجها الاقتصاد إذا لم تتم

السيطرة على سباق التسلح .

ونتيجة لانشغال القوتين الاعظم ببعضهما البعض فقد اخفقتا في ملاحظة ان الجغرافيا السياسية للعالم يعاد صياغتها بحيث يرتبط مفهوم الامن باعتبارات اقتصادية اكثر من الاعتبارات العسكرية التقليدية . وفي الوقت الذي ركزت فيه القوتان العظميان جهودهما على المنافسة العسكرية باتت اليابان تتحداهما في المجالات الاقتصادية .

بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، أصبحت تحت حماية الولايات المتحدة الدفاعية ومنعت من الدخول في سباق التسلح من قبل الدول المتحالفة وسمح لها بتطوير قوة دفاعية صغيرة مسلحة تسليحاً خفيفاً . وفي غياب التكاليف الحربية التي كان من الممكن ان تستنزف قدراتها الادارية والعلمية فقد تحركت اليابان باتجاه مكان الصدارة الاقتصادية، وعملت الادخارات المحلية والمصرفات العسكرية القليلة على زيادة الاستثمارات في مصانع جديدة واجهزة جديدة مما خلق احداث اقتصاد متطور تكنولوجياً في العالم .

واذا قيست مقدرة اليابان بالمنافسة في الاسواق العالمية والاستثمارات الخارجية فإنها لا شك تحسن مركزها باستمرار بالنسبة إلى الدولتين الاعظم . لقد سبق معدل دخل الفرد في اليابان نظيره في الاتحاد السوفياتي في اواسط الستينات وهو يقترب الآن من معدل دخل الفرد في الولايات المتحدة . وفي مجال التجارة بلغت صادرات اليابان ضعف صادرات الاتحاد السوفياتي؛ وإذا استمرت الاتجاهات الحالية ستسبق اليابان الولايات المتحدة وتصبح الدولة التجارية الاولى في العالم قبل حلول عام ١٩٩٠ (٣) .

ارتفعت الاستثمارات اليابانية في الخارج في السنوات الاخيرة . ففي حين كانت موجودات اليابان الخارجية اقل من ١٢ بليون دولار في عام ١٩٨٠م ارتفعت اليوم إلى أكثر من ١٢٠ بليون . وبينما كانت الولايات المتحدة، ولفترة طويلة من الزمن المستثمر الرئيسي فيما وراء البحار حيث وصلت موجوداتها في الخارج إلى

١٤٧ بليون في عام ١٩٨٢ ، اصبحَت اليوم دولة مديونة - وذلك سقوط من مركز القيادة لم يسبق له مثيل . لقد اختفى فائض استثمارات الولايات المتحدة في الخارج بين ليلة وضحاها^(٤) .

تعتبر اليابان في المجال الاقتصادي الدولي في مستوى لوحدها . وجاء هذا نتيجة لعاملي التجارة الدولية والنمو المطرد في الموجودات الخارجية مما اعطى اليابان دوراً دولياً لم تعد تحتكره الولايات المتحدة . لقد بلغت صادرات اليابان في عام ١٩٨٥ حوالي ١٧٤ بليون دولار وإذا اضفنا إلى هذا الرقم موجوداتها في الخارج البالغة ١٢٥ بليون دولار يصبح المجموع ٢٩٩ بليون دولار . وبالمقارنة فقد بلغت صادرات الولايات المتحدة ٢١٧ بليون دولار ، وصافي موجوداتها الخارجية ناقص ١٠٠ بليون دولار وبهذا يصبح المجموع ١١٧ بليون دولار أي ثلث رقم اليابان^(٥) .

في بادئ الامر كانت اليابان قد ابعدت من سباق التسليح الدولي وها هي الآن قد تعلمت اصول السياسة الطبيعية مدركة ان القوة العسكرية في عصر الذرة لها قيمة محدودة وان التأثير السياسي ينبع من القوة الاقتصادية الناتجة عن الانتاجية العالية والاقتصاد التنافسي الدولي . يسعى اليوم العديد من حكام الولايات الامريكية ورؤساء بلديات مدنها إلى جذب رأس المال الياباني إليها ، ويذهب كذلك العديد من وفود العالم الثالث إلى اليابان بحثاً عن الاستثمار والتكنولوجيا . هذا ويعتبر النموذج الياباني للعديد من دول العالم الثالث أكثر جاذبية من الاقتصاد السوفياتي المثقل بالمشاكل او الاقتصاد الامريكى المثقل بالديون^(٦) .

هناك دولة أخرى تفهم اصول السياسة الطبيعية هي الصين . وبالرغم من مشاركتها حدوداً طويلاً (٣٠٠٠ كم) مع الاتحاد السوفياتي فانها ، منفردة ، قررت تخفيض مصروفاتها العسكرية من ١٤٪ من مجمل الدخل القومي قبل عقد من الزمان إلى اقل من ٧,٥٪ في عام ١٩٨٥ . وفي الوقت نفسه زاد القادة الصينيون استثماراتهم في قطاع الزراعة وفي صناعة السلع الاستهلاكية وزادوا كذلك من جهودهم لاستعادة وحماية البيئة الطبيعية للاقتصاد عن طريق زيادة المصروفات في

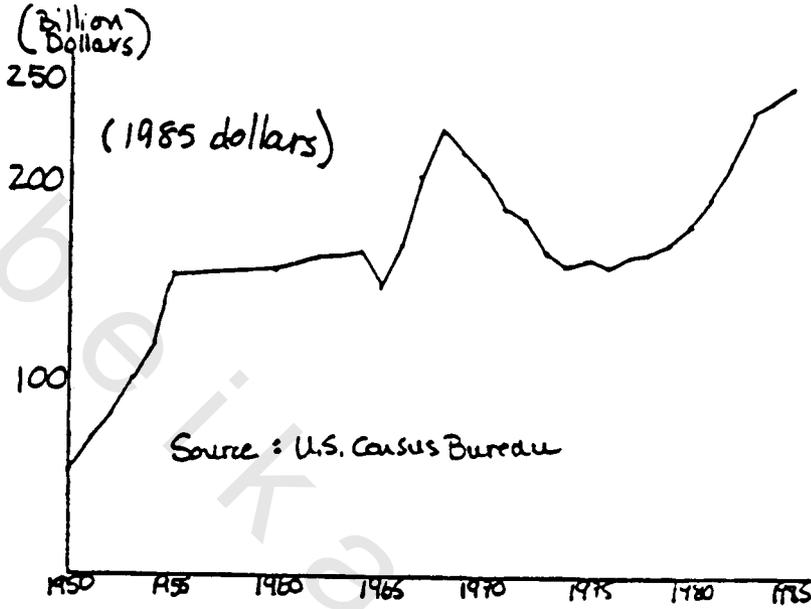
مجال إعادة التحريج واستصلاح الاراضي الصحراوية، واهم من هذا تنظيم الاسرة. وفي الواقع تعرف الصين الامن بلغة اقتصادية وبيئية^(٧).

ولسوء الحظ فإن الدولتين الاعظم اللتين تديهان سباق التسلح ليستا ضحايا هذا التسلح وحدهما بل العالم أجمع لأن سباق التسلح يحول الانتباه بعيداً عن ديون العالم الثالث التي تضعف النظام المالي العالمي او عن تدهور البيئة الذي يقوض ركائز الاقتصاد العالمي.

العجز والدين

من النادر جداً ان يستحوذ العجز والدين على انتباه العالم. لقد بلغت مديونية الولايات المتحدة في السنوات الست الماضية نفس القدر الذي بلغته في القرنين السابقين. هذا وتهدد ديون العالم الثالث الخارجية وخصوصاً ديون امريكا اللاتينية وافريقيا استقرارية المالية الدولية. وبالرغم من ان ارتفاع اسعار البترول قد ساهم في تكديس الديون في هاتين القارتين، فان سوء ادارة الاقتصاد وتدهور الانظمة البيئية وانخفاض كميات الامطار قد رفعت مديونية افريقيا إلى مستويات يصعب التعامل معها. ان ارتفاع ديون الحكومة الفدرالية الاميركية التي تزيد على ٢ ترليون Trillion اليوم، وديون العالم الثالث الخارجية التي تزيد على ٨٠٠ بليون ستكونان وباءً على اقتصاد العالم لعقود قادمة^(٨).

ان ديون الولايات المتحدة المتزايدة والناجمة اساساً عن زيادة المصروفات الدفاعية تشكل مصدر اهتمام لصانعي القرارات الاقتصادية في العالم. وعندما وصل سباق التسلح إلى أوجه في الثمانينات ارتفعت مصروفات هذا القطاع بشكل درامي. وبلغت المصروفات الدفاعية للولايات المتحدة ١٣٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ وارتفعت إلى ٢٧٢ بليون دولار في عام ١٩٨٦ (انظر شكل ١). ان هذه الزيادة لسوء الحظ المسؤولة عن الزيادة في عجز الموازنة لم يصاحبها زيادات مساوية لها في التحصيل الضريبي، ولهذا اتسعت الهوة بين المصروفات الفدرالية والعائدات ووصلت إلى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً في السنوات الاخيرة^(٩).



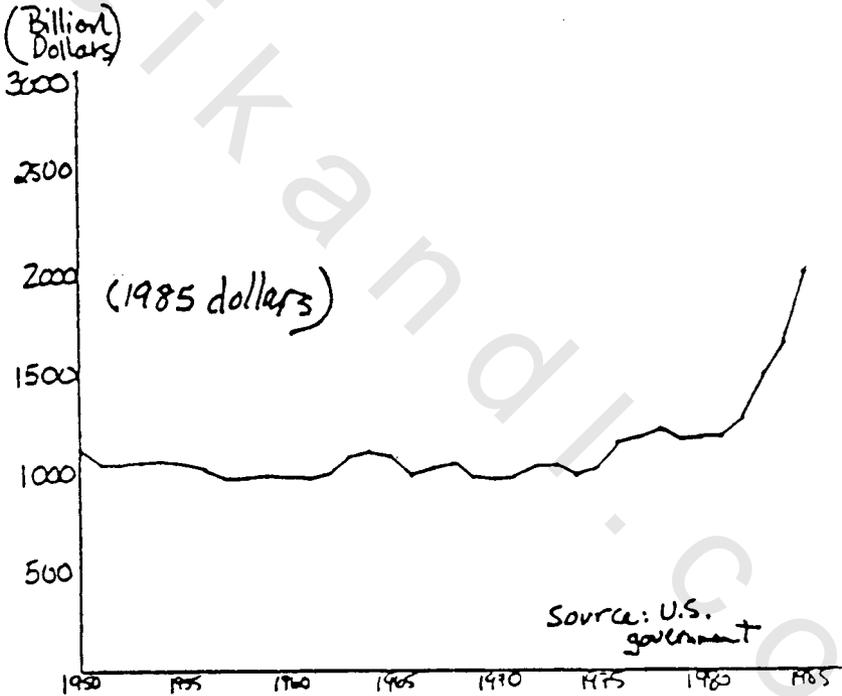
شكل ١-١ . النفقات العسكرية للولايات المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥ .

نتيجة لهذا نما الدين الفدرالي بمعدلات لم يسبق لها مثيل (انظر شكل ٢) . ان الديون المتزايدة وما يصاحبها من معدلات عالية للفائدة وارتفاع سعر الدولار قد خلقت العديد من المشاكل الاقتصادية للولايات المتحدة وللعالم . ومن بين الاجراءات ان يتم تمويل العجز جزئياً ، عن طريق تدفق رؤوس الاموال من دول اخرى . وربما للمرة الاولى في التاريخ نجد ان ادخارات الناس في الدول ذات الدخل المتدن تستعمل او تستغل لتمويل النمو في الاستهلاك في المجتمع المترف (١٠) .

حظيت مشاكل ديون العالم الثالث باهتمام العالم بعد ان وصل عجز الدول عن وفاء ديونها إلى حدود الازمة . وبرزت المكسيك ازمة الديون في عام ١٩٨٠ عندما جاء وزير ماليتها ، جيزوس سيلفا هيرزوغ ، إلى الخزانة الاميركية واعلن

افلاس دولة المكسيك^(١١). وكما لاحظ محلل الشؤون الخارجية كارن ليسانكرز ان قدوم وزير المالية كان بداية لأزمة الديون الدولية التي انتشرت إلى أكثر من اثني عشر دولة ذات مديونية وإلى أكثر من الف مصرف مدين ووضعت أكثر من ٣٠٠ بليون دولار من الديون الدولية في مأزق حاد^(١٢). لم تكن المكسيك الدولة الأولى من دول العالم الثالث التي لم تفي بدفع التزاماتها على ديونها، لكنها كانت الدولة الكبيرة الأولى التي هددت النظام المالي الدولي.

شكل - ٢ -



شكل ٢-١. الدين الفدرالي الاجمالي للولايات المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥.

ينسب جزء من نمو الديون الخارجية لدول العالم الثالث بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى الزيادة في اسعار البترول في عقد السبعينات حيث كان المستهلكون وصانعو القرار الحكوميين الذين اعتادوا على النمو السهل الذي وفرته اسعار

البتروال الرخيصه خلال ربع القرن الذي تلا الحرب العالميه الثانيه كانوا مترددين في تعديل طرق حياتهم وانسأط استهلاكهم بما يتناسب والحقائق الجديده. هذا وقامت حكومات أغلبيه الدول الناميه في محاوله منها للتقليل من تأثير ارتفاع اسعار البتروال وللمحافظه على استمرار نمو الاقآصاء بمعدل أسرع من معدل نمو السكان، قامت بالاستدانه بشكل كبير في أواخر عقد السبعينات وبدايه عقد الثمانينات. وشجعها في ذلك مؤسسات الاقراض الدوليه التي كانت تسعى جاهده لايجاد طرق لاعاده استعمال ودائع دولارات البتروال الهائله.

لقد ادى ارتفاع اسعار البتروال، بطريقه غير مباشره، إلى إبطاء نمو الاقآصاء العالميه وبالتالي نمو في أسواق المواد الخام، وادى كذلك إلى تحريك برامج المحافظه على الطاقه التي اشتملت على اعاده استعمال الكثير من المواد بما فيها الالمنيوم والحديد والنحاس التي كانت تشكل مصدراً للعملة الصعبه للكثير من دول العالم الثالث. ونتج عن هذا انخفاض في أسعار المواد الخام المصدره وبالرغم من ان ارتفاع اسعار البتروال قد فطمت العالم عن طريق استهلاكه المسرفه، فانها خلقت وراءها العديد من المشكلات.

ان مفتاح الازمه الماليه في دول العالم الثالث هي العلاقه بين الدفعات المستحقه على الديون وعوائد الصادرات. ومن القواعد الاساسيه لتقييم الوضع المالي للمستدينين تجنب اقراض الدوله عندما تزيد فوائد ديونها على ٢٠٪ من مجموع صادراتها^(١٣). ان الاقراض المتزايد ومعدلات الفائده المتزايده والركود الاقآصاءي العالميه في اوائل الثمانينات قد دفع العديد من دول العالم الثالث بعيداً عن نقطه البدايه (بدايه سقوطها في هذا المأزق) ولم يكتف العديد من الدول ذات الاوضاع الماليه السيئه كالارجنتين وبوليفيا ومصر والباكستان والسودان بتجاوز هذه النقطه بل تجاوزتها بكثير حيث اصبحت تدفع اكثر من نصف عائداتها من التصدير لسداد الفوائد على ديونها. (انظر جدول ١)

جدول ١ - ١ بعض الدول المديونه التي وصلت دفعات الفوائد على قروضها الخارجية إلى اكثر من ٢٠٪ من مجمل صادراتها ١٩٨٤ .

الدولة	مجموع الديون الخارجية	النسبة من الصادرات الخارجية المخصصة لسداد الديون (١)
	بليون دولار	(نسبة مئوية)
السودان	٩	٨٠
الارجنتين	٤٨	٥٦
بوليفيا	٥	٤٨
تشيلي	٢٠	٤٤
البرازيل	١٠٢	٣٨
المكسيك	٩٧	٣٦
البيرو	١٤	٣٣
الفلبين	٢٦	٢٨
الاكوادور	٧	٢٤
المغرب	١٣	٢٣

١ - ترتفع النسبة اذا اضيفت دفعات رأس المال الاصيلي .

Source: Morgan Guaranty Trust Company, New York, Private communication, Nov. 6, 1985, Sudan data from U.S. Dept. of Agriculture, Economic Research Service, Agricultural Outlook, washington, D.C, Oct. 1985.

ان الاستراتيجية الحالية للتعامل مع ديون العالم الثالث الكبيرة التي طورها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنوك الدولية ودعم منها تقوم على ثلاثة عناصر رئيسة الأول هو توسيع الاسواق لصادرات دول العالم الثالث من خلال نمو مستمر في اقتصاد الدول الصناعية . ويتطلب العنصر الثاني تحسينات بنويه في اقتصاديات دول العالم الثالث مقابل اعادة جدولة الديون . وتشتمل هذه التغييرات على تخفيض في الواردات والمصروفات الحكومية وزيادة في التوفير والتصدير وتخفيض في قيمة العملة لتحسين الميزان التجاري . أما العنصر الثالث والذي يتوقع ان يتبع التحسينات في الظروف الاقتصادية فيشتمل على استئناف تدفق رأس المال الصافي من الدول المدينة^(١٤) .

لقد نجحت هذه الطريقة بتجنبها تخلفاً واسع النطاق في دفع الديون كان من الممكن ان يعرض النظام المصرفي الدولي للخطر . وقد تم اصلاح اوضاع العجز التجاري لمعظم الدول المديونة أو كما حدث بالنسبة للبرازيل عندما اظهرت فائضاً تجارياً معتدلاً . ان كسب الوقت بطريقة صندوق النقد الدولي قد فسح المجال أمام البنوك الدولية لزيادة احتياطياتها مقابل ديون العالم الثالث وبالتالي تقليل المخاطرة . لكن هذه الاستراتيجية لم تساعد على اعادة أمد النمو في الدول المدينة ، بدليل ان الدخول اليوم هي اقل مما كانت عليه عندما بدأت المشكلة قبل أربع سنوات . وهذا ويستمر تسرب رؤوس الاموال من معظم الدول مما يشير إلى فشل في إعادة ثقة المستثمرين .

وتظهر وثائق Morgan Guaranty Trust ان مجمل الناتج المحلي الحقيقي للفرد قد انخفض في ٩ من كل ١٠ دول مدينة بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ إلى عام ١٩٨٥ . (انظر جدول ٢) ، وتراوح الانخفاضات من ٦,٥٪ في البرازيل إلى ٢٥٪ في نيجيريا . اما بالنسبة للدول مجتمعة فقد انخفض الدخل الفردي حوالي خلال الفترة القصيرة هذه . والأسوأ من هذا أن هناك أملاً ضئيلاً جداً بتحسين مستويات المعيشة .

جدول ١ - ٢ التغيير في مجمل الناتج المحلي للفرد بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ وعام ١٩٨٥ في ١٠ دول رئيسة مديونه

التغيير في مجمل الناتج المحلي للفرد (بالنسبة المئوية)	الدولة
١٧ و١-	الارجنتين
٥ و٦-	البرازيل
١٤ و٤-	التشيلي
٦ و٣-	الاكوادور
٩, ٤-	المكسيك
١٣, ٧-	البيرو
١٧, ١-	فنزويلا
٢٥, ٠-	نيجيريا
١٤, ١-	الفلبين
١, ٥+	يوغوسلافيا
٩, ٨-	المتوسط

Source: Morgan Guaranty Trust Company, World Financial Markets, New York, September/October 1985.

ومع بداية عام ١٩٨٦ يبدو ان خطة صندوق النقد الدولي لادارة ديون العالم الثالث لا تسير كما كان متوقفاً، لأن ما ظهر وكأنه ابطاء مؤقت في النمو الاقتصادي العالمي هو في الحقيقة ابطاء مزمن. وبالإضافة إلى القيود التي فرضتها نهاية فترة رخص الطاقة فان تدهور قاعدة الموارد الطبيعية تؤثر على احتمالات التحسن الاقتصادي للعديد من دول العالم الثالث. (انظر الفصل ٢).

في افريقيا يزيد العجز الغذائي من مشاكل العجز التجاري في جميع أنحاء القارة، حيث نجد ان ٤٠٪ من الافريقيين يعيشون في دول انخفضت فيها الانتاجية الزراعية اليوم إلى اقل مما كانت عليه قبل ثلاثين عاماً وذلك بسبب انجراف التربة الشديد، وهذا أيضاً يزيد من اجمالي الديون الخارجية. حتى لقد ارتفعت قيمة مشتريات الحبوب من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥,٤ بليون دولار في عام ١٩٨٣، والرقم الأخير هو ٩ اضعاف الرقم السابق^(١٦).

من العقبات التي تقف في وجه جهود دول العالم الثالث في دفع ديونها هي زيادة ديون الولايات المتحدة. سيؤدي هذا إلى استمرار ارتفاع معدلات الفائدة في اسواق النقد العالمية وإلى اضعاف الاقتصاد الاميركي وبالتالي سوق اصغر بالنسبة لصادرات العالم الثالث. وهذا بدوره يقلل من مقدرة الولايات المتحدة على ان تلعب دوراً قيادياً في اي محاولة لحل عبء الديون.

لقد حان الوقت للتفكير الجاد عبر وزير خارجية السودان السيد ابراهيم طه ايوب عما يدور في افكار قادة العالم الثالث عندما قال «انه من الواضح اننا لا نستطيع ان نخدم وندفع فوائد الديون في الوقت الذي نحاول ان نوفر لشعبونا الحد الأدنى من المعيشة من اجل البقاء»^(١٧). ان قول السيد ايوب هذا يصف حقيقة جديدة بالنسبة لبلده وبلدان اخرى لم يدركها العالم بعد.

العجز البيئي

ان العجز الاقتصادي الذي وصفناه قد يتصدر العناوين الرئيسية، ولكن العجز البيئي سيسيطر على مستقبلنا. تظهر لنا التقارير المحاسبية عجزاً اقتصادياً عندما يظهر في بلد ما ولكنها لا تبين لنا عندما يبدأ النظام البيئي لمورد ما، كالغابات مثلاً، بالتدهور. فالعجز البيئي الناتج عن ازالة الغطاء النباتي أو انجراف طبقات التربة العليا لا يظهر أو قد لا يلاحظه أحد إلا بعد ان يؤثر على المؤشرات الاقتصادية، وعندما سنجد ان الطلب الزائد سيستهلك المورد نفسه وبذلك يتحول المورد المتجدد إلى مورد غير متجدد.

وعندما يحلل المؤرخون عهد الدين هذا سيكتشفون ان للعجز الاقتصادي والبيئي جذوراً متشابهة لان كليهما يعكس عمليات وقيماً متشابهة أيضاً. وفي بعض الاحيان تكون هذه ناتجة عن خطأ في الحسابات، ولكنها تنتج في غالب الاحيان عن فقدان النظام الاجتماعي، ومن قرار يهدف لسد حاجات ورغبات الحاضر على حساب الغد. وهذا يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد نفسه وإلى انخفاض اقتصادي. وبالرغم من تشابه الاسباب فان العجز الاقتصادي يختلف عن العجز البيئي في تأثيرهما؛ فالعجز الاقتصادي لا يخفض الانتاجية الاقتصادية الموروثة بشكل مباشر، بينما يعمل العجز البيئي على ازالة قاعدة مورد ما تعتمد عليه الانتاجية الاقتصادية. على سبيل المثال، قد يفقد مزارع مزرعته لسداد الديون المترتبة عليه ولكن المزرعة لا تفقد انتاجيتها، ولكن اذا كان المزارع يواجه عجزاً بيئياً، كفقدان طبقات التربة العليا بسبب الانجراف، عندها تصبح المزرعة عديمة الفائدة ويجب تركها.

ويظهر العجز البيئي عندما يزيد الطلب على النظام الطبيعي عن مقدرة النظام على تلبية الطلب. (انظر جدول ٣) عندما تكون كمية الاخشاب المزالة من الغابة اكبر من النمو الجديد، عندها تبدأ الغابة بالتقلص وفي النهاية تختفي. ويمكن أن يقال الشيء نفسه عن الثروة السمكية، اي عندما تصبح الكمية التي تستخرج أكبر مما يمكن ان يتجدد تبدأ الثروة السمكية بالانخفاض، واذا استمر الاستخراج الزائد فستختفي الثروة السمكية. واذا استمر الطلب على نظام بيئي معين إلى ابعد من الحدود المعقولة ستتقلص قاعدة المورد مع مرور الزمن، وفي غياب الاجراءات اللازمة لمعالجة الوضع ستسارع عملية تحريب هذا المورد تاركة للمجتمع القليل من الوقت لمعالجة الوضع.

ومن بين الطلب الزائد على موارد الارض الطبيعية، يعتبر الطلب على الغابات اكثرها وضوحاً، حيث تتم ازالة الغابات من اجل الزراعة ولاغراض الوقود وصناعة الورق وغير ذلك. وفي منتصف عقد الثمانينات نلاحظ ان كل دولة

في افريقيا تحسر الغطاء النباتي فيها. والواقع العالمي يشبه الوضع الافريقي إلى حد كبير. هناك دولتان فقط في العالم هما كوريا والصين تزرعان اعداداً من الاشجار اكبر من الاعداد التي تقطع^(١٨).

تواجه الغابات في الدول الصناعية مشاكل التلوث الكيماوي الناتج عن زيادة استهلاك الوقود وزيادة كمية ثاني اكسيد الكبريت واوكسيدات النروجين ومستويات الأوزون. ويلاحظ ان تلوث الهواء والامطار الحامضية تضر وتخرب الغابات في الدول الصناعية في امريكا الشمالية وأوروبا والاتحاد السوفياتي. لقد انتشر الضرر إلى جميع الدول الصناعية الاخرى مع ان بعضها كبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الغربية تعاني اكثر من غيرها^(١٩).

ان القوى الديموغرافية التي تزيد الضغط على غابات العالم الثالث تضغط على الغطاء النباتي من الاعشاب والحشائش وان زيادة اعداد القطعان بنفس سرعة زيادة البشر تؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي في افريقيا والشرق الاوسط وشبه القارة الهندية وامريكا الوسطى، حتى وصل التدهور في بعض الاقطار إلى الحد الذي يجعل القضاء على الحيوانات هو الحل الوحيد الممكن^(٢٠).

جدول ١ - ٣ استنزاف الموارد المؤثرة بصورة ضارة للاقتصاد العالمي

المورد	مدى الاستنزاف
الغابات	تختفي الغابات الاستوائية في العالم بمعدل ٢٪ سنوياً. وتبلغ الذروة في غرب افريقيا وجنوب شرق آسيا عندما تختفي غابات المناطق الرطبة بحلول نهاية هذا القرن. اما الغابات التي كانت في حالة توازن في المناطق المعتدلة فانها تعاني من تلوث الهواء والامطار الحامضية حيث يمكن رؤية الغابات الميتة في المانيا الغربية وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا.

مناطق الأعشاب ادى الضغط المتزايد على مناطق الاعشاب، كما ادى الضغط على الغابات والتربة، إلى تدهور تلك المناطق وخصوصاً في افريقيا والشرق الاوسط. هذا ويتم القضاء على القطعان بشكل واسع في أنحاء متفرقة من افريقيا.

مصايد الاسماك لقد انتهى النمو السريع في صيد الاسماك الذي كان سائداً في عقد الخمسينات والستينات حيث اصبح الصيد الزائد هو القاعدة وانخفض نصيب الفرد من الاسماك ١٥٪ منذ عام ١٩٧٠ وبلغ الانخفاض أوجه في دول العالم الثالث كالفلبين مثلاً.

التربة زادت نسبة انجراف التربة عن تلك التي تتكون في ٣٥٪ من اراضي العالم الزراعية، حيث يفقد العالم ٧٪ من الطبقة العليا من التربة في كل عقد من الزمان. وتظهر آثار هذا بوضوح في افريقيا حيث يعيش ٤٠٪ من الناس في دول انخفضت انتاجية اراضيها عما كانت عليه قبل جيل واحد.

المياه يؤدي الطلب المتزايد على الماء في الاماكن التي يزيد المستخرج منها عن الذي يعود إلى الارض إلى ندرة الماء، هذا ونجد انخفاض طبقات الماء في الارض في جميع قارات العالم وفي مناطق انتاج الغذاء الرئيسة. ويتم سحب المياه من مناطق الري إلى المناطق السكنية في العديد من المناطق ومنها اجزاء من الولايات المتحدة.

البتروال ادى ازدياد اسعار البترول، المصدر الرئيسي للوقود، إلى خفض معدل النمو الاقتصادي منذ عام ١٩٧٣، ويعود بعض من هذا إلى التجاوب غير الصحيح لارتفاع اسعار البترول من قبل بعض الدول. ان التقدم في ايجاد البديل يسير بشكل بطيء جداً.

لم يصل الطلب على الغذاء البحري في معظم حقب التاريخ حدود ما هو متوفر في البحار والمحيطات ، ولكن بعد ان تضاعف عدد السكان منذ عام ١٩٥٠ ازداد الطلب على الثروة السمكية . بلغت الزيادة في صيد الاسماك ٥٪ سنوياً بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٠ ، وهذا المعدل اعلى من معدل النمو الاقتصادي العالمي . ولكن هذا تغير فجأة بعد عام ١٩٧٠ عندما انخفض النمو السنوي إلى ١٪ حيث اصبح الصيد الزائد هو القاعدة؛ وهكذا بدأ قطاع هام من القطاعات الاقتصادية العالمية بالتراجع^(٢١) .

ولعلّ من اهم ما يقلق الناس فقدان طبقات التربة العليا . يعتبر انجراف التربة أمراً طبيعياً ، ولكنه عندما يزيد عما يمكن أن يتكون من التربة ، كما هو الحال في ٣٥٪ من المناطق الزراعية في العالم ، تبدأ الانتاجية الزراعية بالانخفاض ان فقدان طبقات التربة العليا المتراكم الذي يؤثر على الدول النامية والمتقدمة بدأ يؤثر على اقتصاديات انتاج الغذاء . تستطيع الدول المتقدمة تعويض الخسارة الناجمة عن الانجراف عن طريق التسميد ، ولكن هناك ١٤ دولة من دول العالم الثالث ، ومعظمها في افريقيا ، اصبح فقدان التربة يؤثر على انتاجية الارض^(٢٢) .

أصبحت المياه نادرة في اجزاء من العالم مما يؤثر على النمو الزراعي والصناعي ، وينتج العجز عادة من نمو في الطلب يزيد عما هو متوفر محلياً ، او من ازالة الغطاء النباتي - الأشجار - مما يؤدي إلى زيادة كمية الماء الجاري وبالتالي تقل كمية المياه المتبخرة والتي تدخل طبقات الارض وتواجه بعض الدول مشاكل مائية نتيجة النمو السريع في الطلب وانخفاض ما يدخل إلى طبقات الارض وانخفاض كميات الامطار وغير ذلك .

ويمثل العجز البيئي ، سواء كان عجزاً في الغابات او التربة او الثروة السمكية او موارد الماء ، استئانة من المستقبل ، وزسيدفع اطفالنا واحفادنا ثمن رغبتنا في العيش بطريقة اكبر من إمكانياتنا .

خفض العجز في البترول

لقد تم تخفيض العجز في استيراد البترول في الوقت الذي ينمو فيه العجز الاقتصادي والبيئي، فانخفض استيراد البترول في الولايات المتحدة - اكبر مستورد في العالم - من ٨,٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٧ إلى ٥,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤ أي بنسبة ٣٨٪. وانخفض استيراد أوروبا أيضاً من ١٥,٤ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٣ إلى ٨,٦ مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٤، أي ما نسبته ٤٤٪. وكذلك انخفض استيراد اليابان، ولو بنسبة اقل، من ٥,٦ مليون برميل يومياً عام ١٩٧٩ إلى ٤,٣ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٤ (٢٣).

هذا التقليل في الاعتماد على الزيت المستورد قد ساعد في استقرار اسعار البترول وأنهى تهديدات المقاطعة البترولية في المدى القريب على الاقل. وكما سنبين في الفصل الخامس فان انخفاض الاستيراد نتج عن زيادة كفاءة استعمال الزيت، والانتقال إلى موارد طاقة اخرى كالفحم والغاز الطبيعي والطاقة المولدة من الماء والاشعاش والقوة النووية، وزيادة في انتاج الدول التي لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبيك). ان الاتجاه لتقليل الاعتماد على الزيت أصبح أمراً واقعاً ومن المنتظر ان يستمر في المستقبل القريب.

ان زيادة استعمال البترول بكفاءة والبدائل المتوفرة يعملان معاً على تقليل أهمية الزيت كجزء من النشاط الاقتصادي العالمي، عاكساً الاتجاه التاريخي. فقد ازدادت كمية الزيت المستعمله لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج الاقتصادي من ١,٣ برميل في عام ١٩٥٠ إلى ٢,٣ برميل في عام ١٩٧٣، واستمرت هكذا خلال عام ١٩٧٩ قبل البدء بالانخفاض الذي استمر حتى يومنا هذا. ومع انخفاض حدة استعمال البترول للسنة السادسة على التوالي في عام ١٩٨٥ فقد استهلك العالم من البترول كمية أقل بحوالي ٢١٪ لكل وحدة من الانتاج الاقتصادي مما كان عليه عام ١٩٧٩. (انظر جدول ٤).

جدول ١ - ٤ كثافة استعمال الزيت كجزء من الانتاج الاقتصادي العالمي،
١٩٥٠ - ١٩٨٥ .

السنة	استعمال الزيت لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج ^(١)	السنة	استعمال الزيت لكل ١٠٠٠ دولار من الانتاج ^(١)
١٩٥٠	١,٣٣	١٩٧٦	٢,١٥
١٩٥٥	١,٤٦	١٩٧٧	٢,١٦
١٩٦٥	١,٦٧	١٩٧٨	٢,١٤
١٩٧٠	١,٩٠	١٩٧٩	٢,١٥
١٩٧١	٢,١٧	١٩٨٠	٢,٠٠
١٩٧٢	٢,٢١	١٩٨١	١,٩١
١٩٧٣	٢,٢٣	١٩٨٢	١,٨٥
١٩٧٤	٢,٢٧	١٩٨٣	١,٧٩
١٩٧٥	٢,١٣	١٩٨٤	١,٧٤
	٢,٠٥	١٩٨٥	١,٦٩

١ - دولارات عام ١٩٨٠ .

Sources: Worldwatch Institute estimates based on Data from British Petroleum company, BP Statistical Review of World Energy (London: 1985); International Monetary Fund, International Financial Statistics (Washington, C.C: various Issues); and Herbert R. Block, Planetary Product in 1980 (Washington, D.C: U.S. Department of state, 1981).

ومنذ عام ١٩٧٣ خفضت جميع الدول الصناعية الغربية والصين شدة استعمال الزيت في نشاطهما الاقتصادي، بينما كانت التخفيضات في دول اوروبا الشرقية ذات الاقتصاد المقيد أقل مما في الغرب، واستمرت شدة استعمال الزيت في الاتحاد السوفياتي بالارتفاع في الثمانينات^(٢٤).

وعلى مستوى العالم، نلاحظ ان انخفاض شدة استعمال البترول يعود إلى الزيادة في كفاءة الاستهلاك اكثر مما يعود إلى استعمال البدائل مع ان هذا يختلف من قطاع لآخر. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فان الكسب في كفاءة استعمال الوقود من قبل السيارات الجديدة منذ عام ١٩٧٣ قد خفض الاستهلاك حوالي ١. وبين عام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٥ ارتفع عدد الأميال لكل غالون من ١٤ إلى ٢٧ أي بزيادة قدرها ٩٠٪. (انظر جدول ٥) اما بالنسبة لجميع الآليات فقد ارتفع عدد الاميال من ١٣ إلى اكثر من ١٧. بعبارة أخرى، يمكن القول ان السيارة الامريكية قد سارت ٣٢٪ ابعد لكل غالون من البنزين في عام ١٩٨٥ اكثر مما سارته في عام ١٩٧٣.

في المقابل، لعبت بدائل الوقود دوراً لا يكاد يذكر في قطاع السيارات. نعم، استطاعت البرازيل وجنوب افريقيا من التغلب على اعتماد السيارة على الزيت ولكن بتكلفة عالية. استعملت جنوب افريقيا عملية اسالة الفحم بينما انتجت البرازيل الكحول من قصب السكر، ويسير حوالي نصف سيارات هاتين الدولتين على هاتين المادتين الجديديتين. وفي كلتا الدولتين كانت التكاليف بالنسبة للحكومة عالية بينما توزعت الفوائد على القلة القليلة التي تمتلك السيارات (٢٥).

ان النظرة المتغيرة للبترول - الوقود المثالي للنقل - والوضع الاقتصادي المحسن قد غيرا النظرة البعيدة المدى بالنسبة لصناعة السيارات. فقد ارتفع عدد السيارات المنتجة في العالم من ٨ مليون إلى ٣٠ مليون بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٣ اي بمعدل ١٠٠ ألف سيارة لكل يوم عمل، وكان هذا الانجاز ماثلاً للزيادة - بلغت خمسة اضعاف - في انتاج البترول. أما بعد عام ١٩٧٣ فقد انخفض انتاج السيارات لفترة من الزمن ثم عاد وارتفع ووصل إلى أعلى انتاج، فبلغ ٣١ مليون سيارة عام ١٩٧٨ وانخفض الانتاج بعد ذلك لمدة اربع سنوات متتالية. وبعد ان انخفض سعر البترول في الثمانينات ازداد انتاج السيارات في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. انه امر مشكوك فيه ان يعود انتاج السيارات إلى سابق مجده كما كان بين عام ١٩٥٠ و عام ١٩٧٣ (٢٦).

جدول ١ - ٥ كفاءة وقود السيارات : الولايات المتحدة ١٩٧٠ - ١٩٨٥
السنة السيارات الجديدة جميع السيارات السنة السيارات الجديدة جميع السيارات

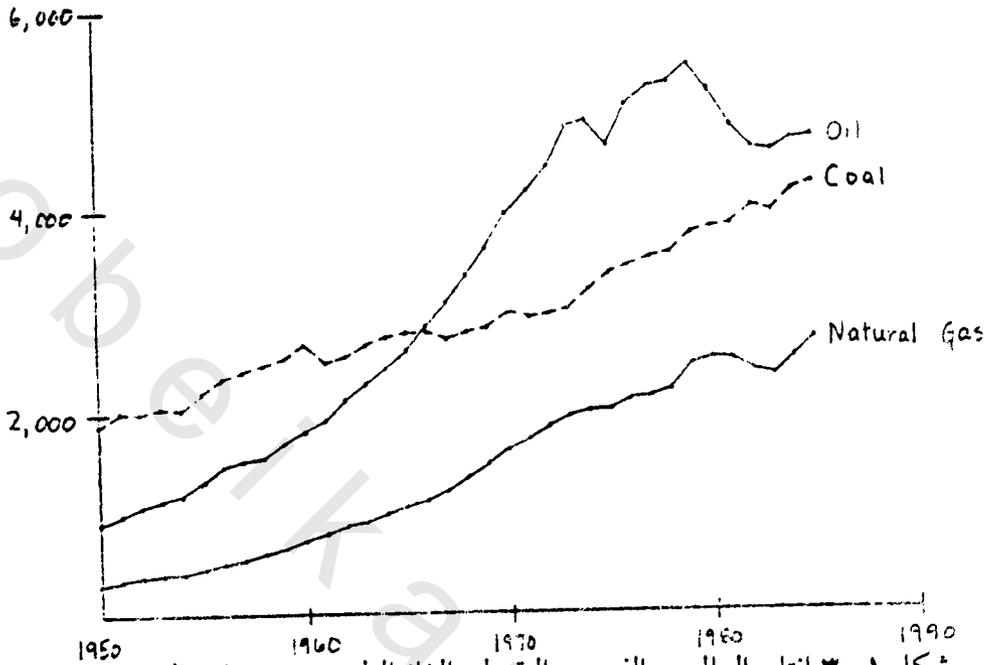
(اميال لكل غالون)			(اميال لكل غالون)		
١٤,١	١٩,٩	١٩٧٨	١٣,٦	١٤,٨	١٩٧٠
١٤,٣	٢٠,٣	١٩٧٩	١٣,٦	١٤,٤	١٩٧١
١٥,١	٢٣,٥	١٩٨٠	١٣,٥	١٤,٥	١٩٧٢
١٥,٥	٢٥,٢	١٩٨١	١٣,١	١٤,٢	١٩٧٣
١٦,٢	٢٦,١	١٩٨٢	١٣,٤	١٤,٢	١٩٧٤
١٦,٧	٢٥,٩	١٩٨٣	١٣,٥	١٥,٨	١٩٧٥
١٧,٠	٢٦,٥	١٩٨٤	١٣,٧	١٧,٥	١٩٧٦
١٧,٣	٢٦,٩	١٩٨٥	١٣,٩	١٨,٣	١٩٧٧

Sources: Motor Vehicle Manufacturers Association, Motor Vehicle Facts and Figures, '85 (Detroit, Mich.: 1985); U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States 1984 : (Washington, D.C.: U.S. Government Printing office, 1984); Federal Highway Administration, U.S. Department of Transportation, Washington, D.C, Private Communication.

وبخلاف قطاع السيارات، فإن التخفيض الهائل في استعمال الزيت لتوليد الطاقة الكهربائية يعود إلى استعمال انواع اخرى من الوقود وخصوصاً الفحم والقوة النووية والغاز الطبيعي والقوة المولدة من الماء. وفي الولايات المتحدة انخفضت كمية الزيت المستعملة لتوليد الطاقة الكهربائية بمقدار الثلثين او اكثر منذ عام ١٩٧٨ ، وهذا النمط يشبه الانحطاط في دول اخرى مستورده للبتروك (٢٧).

ان النقلة التاريخية من الفحم إلى الزيت التي كانت قد بدأت مع بدايات هذا القرن ضعفت مع ارتفاع اسعار الزيت عام ١٩٧٣ وتم عكسها بعد عام ١٩٧٩ . (انظر شكل ٣). يعتبر الفحم الوقود الرئيسي البديل للزيت في الطاقة الكهربائية وقطاعات صناعية أخرى في الدول المستوردة للبتروك (٢٨).

في السنوات الاخيرة، حل الغاز الطبيعي محل الزيت على نطاق واسع ولاسباب اقتصادية، حيث تجري البدائل في الاتحاد السوفياتي وفي شرق وغرب



شكل ١ - ٣ إنتاج العالم من الفحم، البترول والغاز الطبيعي (بوحدة الفحم)،
١٩٥٠ - ١٩٨٥.

أوروبا، وجميعها تعتمد على الاحتياطي السوفياتي الهائل من الغاز الطبيعي. وبما أن هذا الاحتياطي يصل إلى أسواق أوروبا الغربية عن طريق شبكة دولية من الأنابيب لذا سيستمر استعمال هذا البديل لزمناً طويلاً. هذا وإن الانتقال من الزيت إلى الغاز الطبيعي يلوث البيئة على نطاق أقل من الانتقال من الزيت رجوعاً إلى الفحم.

بالإضافة إلى الفحم نجد أن الطاقة المولدة من الماء تنمو بمعدل ٣٪ سنوياً منذ عام ١٩٧٩، وقد ساعدت هذه الطاقة على التقليل من كمية الزيت المستعمله في توليد الطاقة الكهربائية في دول العالم الثالث. وتشهد أمريكا اللاتينية وآسيا توسعاً سريعاً في توليد الطاقة من الماء، وهناك إمكانيات هائلة للتوسع في هذا المجال. يقوم كل من الاتحاد السوفياتي وكندا بتطوير مشاريع كبيرة لتوليد الطاقة من الماء، وتنوي كندا بيع جزء من الفائض إلى الولايات المتحدة. وتبذل الصين

ايضاً جهداً كبيراً في توليد الطاقة من الماء من أجل مجهودها الصناعي وتوفير الكهرباء في المناطق الريفية . وهناك ايضاً كميات صغيرة ولكنها تنمو باستمرار من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الحرارية المستخرجة من الارض وتجميع اشعة الشمس وطاقة الرياح وجميعها تحل محل الزيت في توليد الطاقة الكهربائية .

لقد استقر سعر البترول في المدى القصير ولكن على حساب المدى البعيد . ويعتبر النمو في انتاج البترول في الدول غير الاعضاء في منظمة اوبك عنصراً أساسياً في استقرار سوق الزيت في الثمانينات ولكن من غير المحتمل ان يستمر لفترة طويلة . ومن المتوقع ان يصل انتاج بحر الشمال إلى اعلى مستوى له في السنوات القليلة القادمة ويبدأ بعدها بالانخفاض . ثم ان وصول انتاج الاتحاد السوفياتي من الزيت إلى اعلى مستوى له في عام ١٩٨٣ يتبع وصول الولايات المتحدة إلى هذا المستوى قبل ثلاثة عشر عاماً، وهذا سيؤكد على انخفاض نصيب الدول غير المنتسبة إلى منظمة الاوبك في انتاج الزيت (٣٠) .

ومع نزوب احتياطي الزيت في الدول خارج منظمة الاوبك ، ومع انخفاض في الانتاج في بداية التسعينات ، ستعود السيطرة في توفير البترول واسعاره إلى دول الشرق الاوسط الاعضاء في منظمة الاوبك والتي ستسيطر عندئذ على نصيب اكبر من انتاج الزيت العالمي اكثر مما سيطرت عليه هذه الدول اثناء فترة رفع الاسعار في السبعينات . (انظر الفصل الخامس) . وفي الواقع فان الاستقرار في سوق الزيت العالمي في الثمانينات يعود إلى التوسع في الانتاج من قبل الدول غير الاعضاء في منظمة الاوبك على حساب زيادة الاعتماد على دول الشرق الاوسط الاعضاء في الاوبك في التسعينات .

تشعب اتجاهات الأمن الغذائي

يحتوي عالم اليوم على أغلبية من الدول ذات العجز الغذائي حيث تستورد أكثر من ١٠٠ دولة الحبوب من الولايات المتحدة وحدها . لكن هذا لا يوضح الصورة كاملة لأن الصين والهند، اللتين تشتملان على أكثر من $\frac{1}{3}$ البشرية، قد

اصبحتا مكتفيتين في انتاج الحبوب بالرغم من وجود فروق شاسعة بين هذين العملاقين . لقد توقفت الصين عن استيراد الحبوب عندما وصل متوسط اناج الفرد فيها إلى ٢٩٠ كغم بينما توقفت الهند عندما وصل انتاج الفرد إلى ١٨٥ كغم (٣١) .

ان بعضاً من المئة دولة ذات العجز الغذائي هي هكذا عن قصد، لكن الاغلبية هي في هذا الوضع نتيجة النمو السكاني السريع وتدهور الارض وسوء الادارة الزراعية . يمكن حصر عدد الدول المصدرة للحبوب على أصابع يد واحدة - الارجتين واستراليا وكندا وفرنسا والولايات المتحدة . وفي السنوات الماضية ازداد العجز الغذائي في افريقيا والشرق الاوسط، لكن انخفض أو اختفى في دول غرب اوروبا والصين والهند .

لقد تباطأ النمو في انتاج الغذاء بصورة ملحوظة في العقد الماضي وتشعبت اتجاهات انتاج الغذاء على المستوى الاقليمي . ويعود تاريخ ابطاء انتاج الغذاء إلى ظهور الزيادة الاولى في اسعار البترول . فقد ازداد انتاج الحبوب بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ بمعدل ١,٣٪ في العام وهذا اعلى من معدل النمو السكاني . (انظر جدول ٦) وفي السنوات الاثنتي عشرة الماضية ازداد انتاج الحبوب بمعدل ٢,٢٪ في العام مما ضيق الفجوة بين النمو في انتاج الغذاء والنمو السكاني . وازداد كذلك

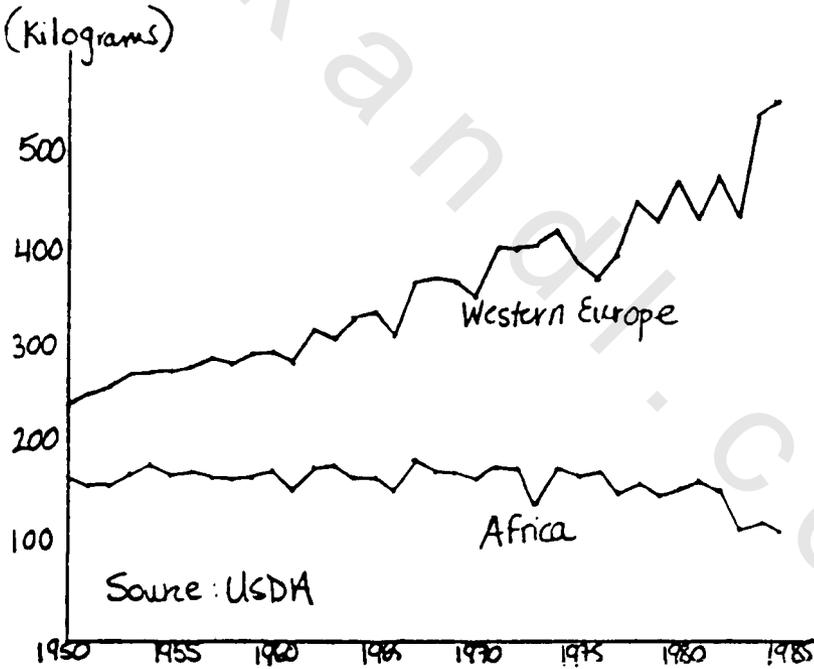
جدول ١ - ٦ النمو الاجمالي والفردى السنوي في انتاج الحبوب في العالم، ١٩٥٠ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ - ١٩٨٥ .

الفترة	انتاج الحبوب	السكان (بالمئة)	انتاج الفرد من الغذاء
١٩٧٣ - ١٩٥٠	٣,١	١,٩	١,٢
١٩٧٣ - ١٩٨٥	٢,٢	١,٨	,٤

Sources: U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service, World Indices of Agricultural and Food Production, 1950 - 85 (Unpublished Printout) (Washington, D.C.: 1985).

انتاج الفرد من الغذاء في أكثر الاقاليم حتى عام ١٩٧٠ وبعدها بدأ يتشعب في اتجاهات مختلفة ؛ يزداد في بعضها وينخفض في البعض الآخر.

وصلت المفارقة الاقليمية أشدها بين غرب أوروبا وأفريقيا، ففي أفريقيا كان انتاج الفرد من الحبوب في عام ١٩٨٥ ما يزال $\frac{1}{4}$ ما كان عليه عام ١٩٦٧ مع أنه كان أعلى من حصاد عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤. وبالمقابل فقد تضاعف إنتاج الفرد في أوروبا الغربية حيث ارتفع من ٢٣٥ كغم في عام ١٩٥٠ إلى ٤٩٥ كغم في عام ١٩٨٥. ونتيجة للحوافز في الاسعار التي قدمتها حكومات أوروبا الغربية لمزارعيها والتي كانت اعلى من السوق العالمية فقد زاد مزارعو هذه الدول انتاجهم بالرغم من تقلص المساحة المزروعة نتيجة تحويلها إلى مناطق غير مزروعة. وهكذا



شكل ٤-١. انتاج الحبوب للفرد في أوروبا الغربية وأفريقيا ١٩٥٠ - ١٩٨٥.

يمكن تصدير الزيادة في الانتاج خصوصاً وان النمو السكاني في هذه الدول ثابت تقريباً. (انظر شكل ٤).

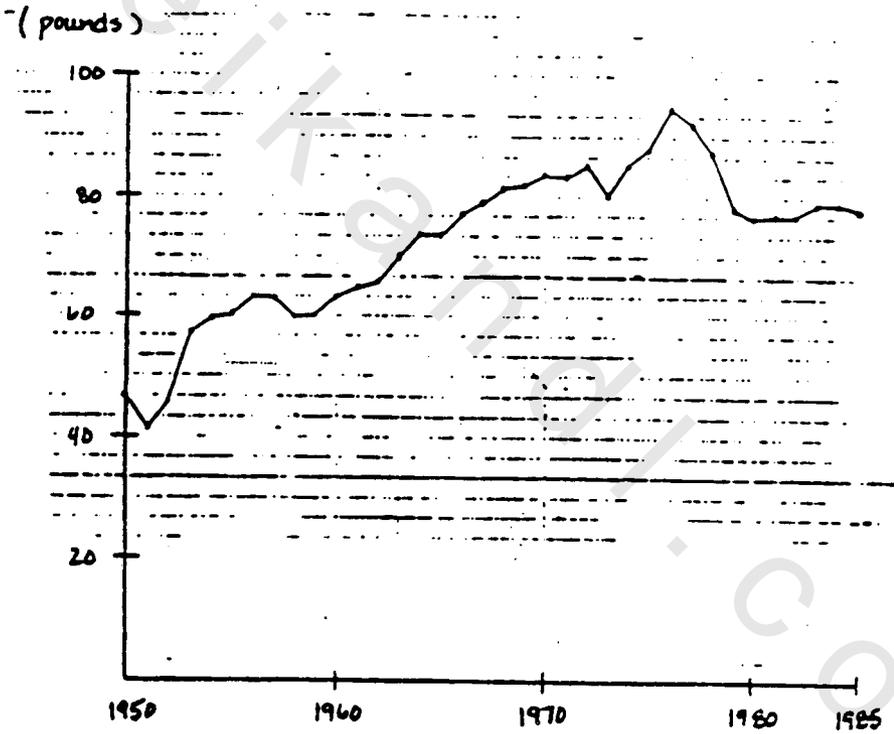
وبينما كان انتاج دول غرب اوروبا في مجال الغذاء يزداد، كان الانتاج في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتأخر، فقد انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٧٨ وهذه هي المرة الاولى التي نجد فيها دولة رئيسة منتجة للغذاء تمر في فترة انخفاض في الانتاج. من الصعب تفسير مثل هذه الظاهرة من الناحية الزراعية لكن يمكن القول ان معنويات المزارع السوفياتي قد اثرت على انتاجيته. وشهدت دول امريكا اللاتينية انخفاضاً في انتاجها بالاضافة إلى دول افريقيا والشرق الاوسط. وكان الانتاج في دول امريكا اللاتينية قد وصل إلى ذروته في عام ١٩٨٢ في نفس السنة التي ظهرت فيها الديون إلى السطح. من الاسباب الرئيسة لهذا الانخفاض القيود الاجنبية التي فرضت على استيراد المدخلات الزراعية في دول كالبرازيل والمكسيك وانخفاض الطلب منذ ذلك العام.

اما بالنسبة لشبه القارة الهندية - موطن $\frac{1}{3}$ سكان العالم - فقد اختلفت اتجاهات الانتاج. لقد ارتفع معدل انتاج الفرد في الهند بما يكفي للاستغناء عن الاستيراد ولكن ليس كافياً لرفع معدل استهلاك الفرد الذي لم يرتفع اكثر من ٥٪ منذ الجيل الماضي. هذا وقد انخفض انتاج البقول، المصدر الرئيسي للبروتين لغالبية الهنود النباتيين، بمقدار الثلث خلال نفس الفترة. أما النجم المشعه في اقتصاد انتاج الغذاء في العالم فكانت الصين إذ بالرغم من احتوائها على ٢٢٪ من سكان العالم وصلت مرحلة الاكتفاء الذاتي في الحبوب ورفعت معدل استهلاك الفرد الغذائي بشكل درامي وأنتهت سؤ التغذية^(٣٢).

وتتأثر الاتجاهات الاقليمية في استهلاك الغذاء لا باتجاهات الانتاج وحسب بل بقوى اجتماعية واقتصادية اخرى. ويعتبر معدل استهلاك الفرد من الحبوب مقياساً جيداً لقياس نوع التغذية، حيث يتراوح الاستهلاك من ١٨٠ كغم للفرد في افريقيا إلى حوالي ٨٠٠ كغم في السنة في امريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي.

هذا وتستهلك جميع الحبوب مباشرة على المستويات الدنيا بينما نجد معظمها يستهلك من قبل الحيوانات التي يستهلكها البشر على المستويات العليا.

ومن الواضح ان بعض المجتمعات قد وصلت إلى نقطة التشبع في استهلاكها للمنتجات الحيوانية، حيث نجد على سبيل المثال ان معدل استهلاك الفرد من لحوم البقر في الولايات المتحدة قد انخفض بشكل ملحوظ في العقد الماضي. (انظر شكل ٥) كان معدل استهلاك الفرد من لحوم البقر في الولايات المتحدة قد



شكل ٥-١، استهلاك الفرد من لحم البقر في الولايات المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٥.

تضاعف بين بداية الخمسينات واواسط السبعينات. ولكن بعد ان وصل معدل الاستهلاك إلى ٩٤ باوند في عام ١٩٧٦ بدأ بالانخفاض ووصل إلى ٧٧ باوند في

عام ١٩٨٥ (٣٣).

قبل بداية الانخفاض في معدل الاستهلاك توقعت وزارة الزراعة الأمريكية ان يستمر معدل استهلاك الفرد من لحوم الابقار في الارتفاع حتى نهاية هذا القرن. فهذا الانخفاض الذي استمر عقداً من الزمان يعكس الاهتمام المتزايد المتعلق بتأثير الاغذية الغنية بالدهون الحيوانية وآثارها على الصحة، قد يستمر. وان التعديل الذي طرأ على نمط الغذاء في المجتمعات الصناعية الغنية كالولايات المتحدة وكندا، والانخفاض في القوة الشرائية في مناطق هامة من العالم الثالث قد ساهما في خلق نمو معتدل في الطلب العالمي على الحبوب في السنوات الاخيرة.

وانعكاساً لهذه التغيرات المختلفة فقد تعرض نمط تجارة الحبوب العالمي إلى تعديلات رئيسه في ال ٣٥ سنة الماضية. فعند منتصف هذا القرن كانت معظم كميات الحبوب التي عبرت الحدود القومية تنتقل عبر الاطلسي من امريكا الشمالية إلى اوروبا الغربية. (انظر جدول ٧) أما اليوم فاننا نلاحظ ان الجزء الاكبر من الحبوب التي تنتقل بين القارات تذهب عبر المحيط الهادي، من امريكا الشمالية إلى آسيا - اكبر مستورد في العالم - هذا وتبقى الولايات المتحدة سلة خبز العالم، وتعد آسيا وليس اوروبا السوق الرئيسية اليوم.

ومن اهم التطورات المثيرة في تجارة الحبوب العالمية ذلك التحول الحديث لغرب اوروبا من دول مستوردة إلى دول مصدرة؛ انه الاقليم الوحيد الذي انتقل إلى جانب الفائض في سجل تجارة الحبوب في التاريخ الحديث. وجاء هذا نتيجة لنمو منخفض جداً في عدد السكان، وإلى زيادة في الانتاج جاءت نتيجة للتكنولوجيات المتقدمة ودعم جيد للأسعار.

ويأتي معظم الفائض للتصدير من فرنسا، لأنه حتى مؤخراً كانت بقية الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية تستوعب الفائض، ولكن نتيجة للزيادة في الانتاج في دول المجموعة بشكل عام فقد اختفى العجز مما حدا بفرنسا لايجاد أسواق خارجية كشمال افريقيا أو أوروبا الشرقية (٣٤).

جدول ١ - ٧ الانهاط المتغيرة لتجارة الحبوب في العالم ١٩٥٠ - ١٩٨٥ (١).

الاقليم	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥ (٢)
(ملايين الاطنان المترية)					
امريكا الشمالية	٢٣+	٣٩+	٥٦+	١٣١+	١١٢+
امريكا اللاتينية	١+	صفر	٤+	١٠-	٢+
اوروبا الغربية	٢٢-	٢٥-	٣٠-	١٦-	١٤+
اوروبا الشرقية					
والاتحاد السوفياتي	صفر	صفر	صفر	٤٦-	٤٠-
افريقيا	صفر	٢-	٥-	١٥-	٣٥-
اسيا	٦-	١٧-	٣٧-	٦٣-	٧٤-
استراليا					
ونيوزيلندا	٣+	٦+	١٢+	١٩+	٢١+

١. + تعني صافي الصادرات - تعني صافي الواردات ٢. اولى

Sources: U.N. Food and Agricultural Organization, Production Yearbook (Rome: Various Years); U.S. Department of Agriculture, Foreign Agriculture Circulars; August 1983 and November 1984; adjustment by Worldwatch Institute.

وفي حين انتقلت غرب اوروبا إلى جانب المصدرين من السجل، ما تزال دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي في الجانب الذي يعاني من العجز، وتأتي هذه الدول في المرتبة الثانية بعد آسيا وفي الحقيقة فان الاتحاد السوفياتي الذي كان يستورد الحبوب في السنوات العجاف فقط أصبح الآن من المستوردين الدائمين، ويستورد كميات من الحبوب اكبر من اي دولة في التاريخ.

لقد طرأ تغير على موقع افريقيا في تجارة الحبوب العالمية، فبالرغم من ان الاقليم كان مكتفياً ذاتياً حتى عام ١٩٧٠ ارتفعت مستورداًته باستمرار منذ ذلك الحين حتى وصلت إلى ٣٥ مليون طن في عام ١٩٨٥. وبالمقارنة مع شرق اسيا،

حيث استيراد الحبوب جاء نتيجة لتحسن في الوضع الاقتصادي، نجد ان وضع افريقيا نابع من فشل سياساتها الزراعية والسكانية. ولقد خلق انخفاض معدل وانتاج الفرد منذ عام ١٩٦٧ وضعاً فريداً حيث اصبح العجز في الغذاء في افريقيا هو القاعدة وليس الاستثناء.

الايدولوجيه والزراعة

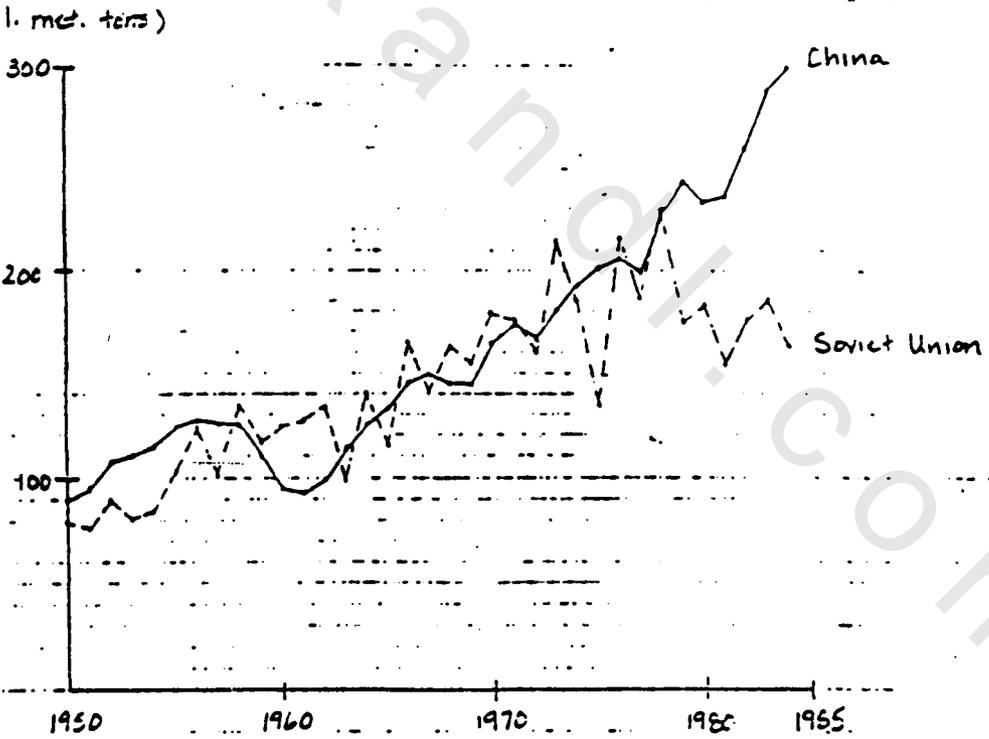
ان قليلاً من العلاقات بين الانظمة السياسية والظروف الاقتصادية قد استمر لمدة طويلة مثل العلاقة بين الاشتراكية والعجز الغذائي الوطني. لقد تدهورت الزراعة في ظل الانظمة الاشتراكية. وحتى زمن حديث جداً كانت الدول ذات الاقتصاد الاشتراكي دولاً مستوردة للغذاء كالصين وكوبا والمانيا الشرقية والحبشة وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي وفيتنام. لقد غيرت الصين هذا الوضع مؤخراً عندما خرجت من صفوف الايدولوجيه وابدلت ادارة مزارعها الحكومية بادارة ذات عقلية تسويقية في محاولة ناجحة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي الغذائي.

واذا اجرينا مقارنة بين اتجاهات انتاج الغذائي في الصين والاتحاد السوفياتي - اكبر دولتين منتجتين للغذاء بعد الولايات المتحدة - نلاحظ بوضوح تأثير الايدولوجيه على الانتاجية الزراعية. ففي مراجعة حديثة لتطور الزراعة الصينية لاحظ فريدريك سيرلز المختص بشؤون الصين انه بحلول اواخر السبعينات «كانت السياسات الزراعية التي سادت لعقدين من الزمان قد خلقت اللامبالاة بين المزارعين، وسوء استعمال الارض والاسمدة والمدخلات الاخرى وانخفاضاً في الانتاجية»^(٣٥) هذا الكلام يمكن ان ينسحب على الاتحاد السوفياتي.

وبغض النظر عن تشابه المشاكل واللامبالاة بين الناس الذين يعملون في الزراعة فان تجاوب الحكومتين كان مختلفاً عن الآخر. فقد اقر السوفيات بضرورة اعادة تركيب البنية الزراعية ولكنهم كانوا غير قادرين بسبب عدم رغبة اصحاب السلطة بالتنازل عن سيطرتهم على الزراعة، بينما تعرضت الزراعة في الصين إلى اعادة تركيب شاملة واطهر الصينيون للعالم تجربة حية في الانتقال من سيطرة الدولة

إلى سيطرة نظام التسويق .

بعد ثورة عام ١٩٤٩ في الصين، قامت بكين بوضع الارض الزراعية في مزارع جماعية تماماً كما فعل السوفييات، بل وذهبت إلى ابعد من ذلك عندما وضعت جميع سكان الريف في كوميونات و فرق انتاج . وركزت القيادة جهودها على اعادة توزيع الارض إلى مجموعات انتاجية وانشاء التعاونيات الزراعية الانتاجية وتبني نظام التخطيط المركزي . ومنذ عام ١٩٥٠ وحتى اواسط السبعينات كان انتاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي والصين يسير جنباً إلى جنب . (انظر شكل ٦) ولم يحصل التباعد إلا بعد أن انخفض انتاج الحبوب بشكل ملموس في الصين اثناء الثورة الثقافية وبعدها في الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٢ ، او عندما انحسر انتاج الاتحاد السوفياتي نتيجة عوامل الطقس كما حدث في عام ١٩٧٥ (٣٦) .



شكل ٦-١، انتاج الحبوب في الاتحاد السوفياتي والصين، ١٩٨٤ - ١٩٥٠ .

كلما جرى تحديث الزراعة زاد الاعتماد على مجموعة من المدخلات الطبيعية الخارجية وعلى الخدمات المساندة وسلطة اولئك الذين يعملون في الارض لاتخاذ القرارات الفورية. انه لمن المستحيل ان توفر المدخلات المناسبة في الكميات الصحيحة في الوقت المناسب وان نكون قادرين على الاستجابة إلى ظروف الزراعة المتغيرة باستمرار عندما تكون عملية اتخاذ القرار عملية مركزية. فالافراد المزارعون الذين يتخذون قرارات يومية بناء على مؤشرات السوق، وتغيرات في الطقس وظروف محاصيلهم يتمتعون بقدر من الذكاء أكبر من الادارة المركزية وبغض النظر عن تصميمها أو تركيب أعضائها.

وادراكاً لهذا الوضع قرر الصينيون في عام ١٩٧٨ ان يعيدوا بناء القطاع الزراعي عن طريق الانتقال من وحدات الانتاج المقيدة بشده إلى الاعتماد على قوى السوق واغراءات الاسعار والمبادرة الفردية. هذا وقد تمت زيادة أسعار المنتجات الزراعية التي تشتريها الدولة بحوالي ٢٠٪ وبذلك تغيرت ظروف التبادل التجاري بين الريف والحضر إلى صالح الريف. ان ابتعاد النظامين في اتجاهات الانتاج كان كبيراً جداً، حيث انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب بمقدار الـ ١/٣ مقارنة مع الانتاج المرتفع في عام ١٩٧٨، بينما ارتفع انتاج الصين حيث كانت شدة هذا الارتفاع مفاجئة للقادة الصينيين في بكين (٣٧).

ازداد انتاج المحاصيل الاساسية كالحبوب وفول الصويا والقطن بمعدلات عالية، كما ازداد انتاج الفواكه والخضر والمنتجات الحيوانية. ونتيجة لهذا ازداد معدل الدخل وتحسنت الاحوال الغذائية، وأدت زيادة الانتاج إلى خفض استيراد الحبوب التي كانت قد وصلت إلى معدل ١٠ مليون طن سنوياً. وحتى عام ١٩٨٠ كانت الصين اكبر مستورد للقطن بينما هي اليوم دولة مصدرة بحوالي مليون بالة سنوياً (٣٨).

وبالاضافة إلى الاستعمال الواسع لفضلات الحيوانات والانسان، فقد توسع الصينيون في انتاج الاسمدة الكيماوية ايضاً وعملوا على توفيرها بشكل واسع. لقد

عمل استيراد مصانع الاسمدة النتروجينية من الغرب في اواسط السبعينات على مضاعفة القدرة الانتاجية في صناعة الاسمدة مما وضعها في المرتبة الثالثة في الانتاج بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . بالاضافة إلى ارتفاع الواردات فقد ارتفع استهلاك الاسمدة من اقل من ٩ مليون طن في عام ١٩٧٨ إلى حوالي ١٨ مليون طن عام ١٩٨٤ . ومع ارتفاع استعمال الاسمدة والغلة المتناقصة ، وهذا امر متوقع ، فمن المرجح ان ينخفض الانتاج الزراعي بعض الشيء^(٣٩) .

لقد عملت التغييرات في البنية الزراعية على تحويل الريف الصيني وذلك باطلاق طاقة ومخيلة مئات الملايين الذين يعملون في الارض . ومع حلول عام ١٩٨٦ ستصبح الاسرة وحدة الانتاج الرئيسة وتحل محل المزارع الجماعية . يقول محلل الشؤون الصينية الموظف في وزارة الزراعة الامريكية «ان نظام المسؤولية قد عمل على الغاء نظام المزارع الجماعية حيث تركت مسائل تنظيم العمالة وادارة وتوزيع الانتاج في ايدي العائلات الفردية»^(٤٠) .

ومع ظهور المبادرة الفردية في الريف الصيني فانه من الملاحظ وجود ارتفاع في الانتاج وزيادة في استعمال الموارد . ففي عام ١٩٨٥ ، انتجت الصين ١٠٠ مليون طن من الحبوب اكثر مما انتجته قبل عقد من الزمن وهذا من اعلى المعدلات المسجلة على الاطلاق . وقد تمكن الصينيون من احراز هذا السجل الرائع من ارض تقل بحوالي ٨٪ لان هذا كان عكساً للسياسة المدمرة للبيئة التي بدأها ماوتسي تونج عن طريق حراثة الاراضي العذراء من أجل انتاج الحبوب . وفي اثناء تقليص المساحة المزروعة أمكن توسيع الري بغض الشيء ولكن ازداد استعمال الاسمدة بشكل واسع . وكانت حصيلة الانتقال إلى «نظام المسؤولية» زيادة واضحة وتحسناً ملموساً في رفع كفاءة الموارد الزراعية مما أدى إلى رفع معدل استهلاك الفرد بمقدار النصف وهذا انهى العجز الصيني في الغذاء .

وفي مقابل هذا السجل فقد انخفض انتاج الاتحاد السوفياتي من الحبوب من ٢٢٩ مليون طن في عام ١٩٧٨ إلى ١٩٠ مليون في عام ١٩٨٥ . وبسبب عدم تمكنه

من ادخال اصلاحات فعّاله نتيجة معارضة ادارة الحزب فقد اصبح الاتحاد السوفياتي يستورد ١٠ ما يحتاجه من الحبوب . فتراوحت كمية الحبوب المستوردة بين ٣٥ - ٥٥ مليون طن سنوياً منذ عام ١٩٧٨ ومعظمها من الولايات المتحدة . وهكذا سيستمر الاتحاد السوفياتي في استيراد الحبوب بصفة دائمة . وقد كان فشل محصول عام ١٩٨٥ وهو السنة السابقة من الفشل، يشير إلى تدهور الزراعة السوفياتية، وفي غياب الاصلاحات الضرورية سيستمر العجز في مجال الحبوب في المستقبل^(٤١).

وعندما تناقش الزراعة في الاتحاد السوفياتي، سواء من قبل المسؤولين السوفييت او الصحافة السوفياتية او المعلقين الغربيين فان النقاش يتركز على العجز والقصور. ولكن هذه اعراض لمشكلة اكبر - اعني طبيعة النظام نفسه . ذلك ان الضعف الرئيسي في الزراعة السوفياتية ذات المزارع الواسعة هو انه ليس هناك حافز للعاملين في هذه المزارع . غير أن قيام الزعيم السوفياتي الجديد السيد ميخائيل غوربا شيف بتعيين مديرين اكفاء لهذه المزارع سيعمل على زيادة الانتاج بعض الشيء، ولكن ذلك لن يعيد الحياة إلى الزراعة السوفياتية، لأن هناك تناقضاً موروثاً بين نظام الزراعة الذي تسيطر عليه الدولة ضمن نظام التخطيط المركزي وبين نظام حديث اكثر انتاجية وكلما حاول السوفييت تحديث الزراعة ازدادت حدة التناقض^(٤٢).

سداد ديونا

ان مشاكل العالم الاقتصادية، وخصوصاً انتشار الديون التي تعاني منها دول عديدة في كل اقليم وعلى كل مستوى من مستويات الدخل، هي خير دليل على السياسات العشوائية والاولويات الواقعة في غير مكانها . ويقع تطبيق شد الاحزمة على نحو دائم تقريباً على من هم اقل قدرة على تحمل أي انخفاض في مستوى المعيشة وهم الفقراء وخصوصاً النساء والاطفال. ومن سخريات القدر ان الدول ذات الاحتمالات الجيدة هي نفسها التي التزمت بتحسين حياة هذه الفئات بالذات، كما فعلت سيريلانكا والصين .

وهناك عدد قليل من دول العالم الثالث التي ألهبت تطوراً اقتصادياً سريعاً شاملاً كما هو الحال في الصين - واحدة من دول العالم الثالث التي لا تعاني من الديون الخارجية. ففي الوقت الذي نجد فيه ان اقتصاد العديد من الدول النامية والدول الصناعية قد ركذ او انخفض في العقد الماضي، نلاحظ ان التوسع الاقتصادي قد تسارع. وكانت حملات تنظيم الاسرة والعناية الصحية الريفية والتعليم الابتدائي وتعلم القراءة والكتابة من قبل الاناث في عقد السبعينات قد وضعت حجر الاساس للاصلاحات الاقتصادية في عام ١٩٧٨ والتي رفعت معدلات النمو. وفي الوقت الذي وضع القادة في بكين السياسات لابطاء النمو السكاني ودفع الانتاج الزراعي، عملوا على تخفيض الموازنة العسكرية إلى النصف(٤٣).

وبالرغم من ان معدل الدخول في الصين ما يزال اقل من معظم دول العالم الثالث إلا ان مستويات الصحة وطول العمر تقارن مع نظائرها في المجتمعات الصناعية. والحقيقة ان معدل المواليد ومعدل وفيات الرضع ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة هي اقرب إلى معدلات الولايات المتحدة منها إلى معدلات بقية دول العالم الثالث. (انظر جدول ٩) يبلغ معدل المواليد في الصين اليوم ١٩ بالالف وهذا اعلى بقليل من المعدل في الدول الصناعية، ومعدل وفيات الرضع - ٣٨ بالالف - قريب جداً من مثيله في بعض المدن الامريكية. وان معدل طول العمر الذي وصل إلى ٦٥ عاماً يدل على التغلب الدائم على امراض الطفولة. أما في سيريلانكا فان معدل وفيات الرضع - ٣٧ - ومتوسط العمر المتوقع يدلان على تقدم عظيم بالرغم من ان معدل الدخل لا يتعدى ٣٠٠ دولار في العام(٤٤).

لقد سمح معدل المواليد المنخفض في الصين بالتركيز على توفير فرص افضل لاطفالها، حيث نجد ان ٩٥ منهم مسجلون في المدارس الابتدائية، وان معدل الامية الذي لا يزيد على ٢٠٪ يعتبر من ادنى المعدلات في العالم الثالث. ولقد

استفادت النساء الكثير من هذا التقدم حيث نجد ان تسعة اعشار الاناث مسجلات في المدارس وتوقع الانثى الصينية ان تعيش إلى ٦٩ عاماً، وهذا العمر اعلى من اي عمر آخر في الدول النامية(٤٥).

جدول ١ - ٨ المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية للدول الصناعية والصين وبقية العالم الثالث ١٩٨٥ .

بقية العالم الثالث	الصين	الصناعي	
٨٨٠	٢٩٠	٩٣٠٠	معدل دخل الفرد من الناتج الاجمالي (دولار)
٣٦	١٩	١٥	معدل المواليد (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
			معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
١٠١	٣٨	١٨	الاجل المتوقع عند الولادة (سنوات)
٥٦	٦٥	٧٣	

Source: Population Reference Bureau, 1985 World Population Data Sheet (Washington, D.C.: 1985).

ان النمو الأقتصادي الدائم قد أفلت من يد المجتمعات التي اهملت هذه المؤشرات الاقتصادية التي تدل على الرفاه والحياة الجيدة، ولا يمكن ازالة آثار هذا الاهمال بتمويل العجز كما تظهر الدول الرئيسة المدينة في دول امريكا اللاتينية. لقد جلبت البرازيل على نفسها ديوناً وصلت إلى ١٠٤ بليون دولار من غير ان تستطيع تخفيض معدل وفيات الرضع فيها الذي بلغ نسبة ٧٠ بالالف وهو من اعلى المعدلات في المنطقة. اصف إلى ذلك انها تعاني من اسوأ توزيع في الدخل بين مواطنيها، حيث بلغ متوسط دخل اغنى ٢٠٪ من السكان ٣٣ مرة اعلى من معدل دخل افقر ٢٠٪(٤٦).

وتعاني المكسيك من المشاكل ذاتها التي تعاني منها البرازيل حيث يبلغ مجموع

ديونها حوالي ٩٧ بليون دولار، ومعدل وفيات الرضع يصل إلى ٥٠ والتباين في الدخل ٢٠ : ١، ولهذا لا بد من اجراء التعديلات اللازمة. ان عدم الانصاف الاجتماعي الاساسي لا يتفق مع نوع الانتعاش الاقتصادي الذي تحتاجه هذه الدول لتقوم بدفع بعض من ديونها المترتبة عليها^(٤٧).

أما العجز الرئيسي في افريقيا فانه يلحق مجال الزراعة والبيئة، لكن التدهور البيئي يزيد من حدة المشاكل المالية التي تعاني منها القارة. وبالرغم من ان انتعاشاً اقتصادياً مستمراً لا يظهر في الافق بالنسبة لافريقيا فان ما عملته الصين وسيريلانكا يظهر بوضوح ان رفع مستويات المعيشة الاساسية وتحسين ظروف البيئة لا يعتمدان على الدخل العالية.

تستطيع برامج صيانة التربة واعادة التحريج، التي تعتمد على الناس وليس على رأس المال، ان تعيد الاستقرار للارض الافريقية وللدورة المائية، وهذان امران اساسيان لتحسين الغلال الزراعي. هذا ويمكن القول ان تدهور الغابات وانجراف المحاصيل امر تعاني منه كل دولة في افريقيا، في الوقت الذي استطاعت فيه الصين ان تزيد من الغطاء النباتي وتزيد في الوقت نفسه من انتاجها الزراعي. وهناك اقليم واحد في العالم التي لا تبدو الاتجاهات الاقتصادية فيه على وضوح تام هو شبه القارة الهندية التي سيصل عدد سكانها إلى حوالي بليون نسمة في بضع سنوات إذا لم يحدث انخفاض غير متوقع في معدل المواليد. وتشير بعض المقاييس إلى ان الهند، الدولة الاكثر سكاناً في المنطقة، في حالة جيدة، بينما تشير بعض المقاييس الاخرى إلى أنها ليست كذلك. فلقد وصلت الهند إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، لكنها توصلت إلى هذا الوضع عن طريق منع الاستيراد في حين ان متوسط استهلاك الفرد لا يتجاوز ١٨٥ كغم وهو مستوى يسد الرمق فقط. هذا يتنافى مع ما فعلته الصين التي اوقفت الاستيراد عندما وصل متوسط استهلاك الفرد إلى ٢٩٠ كغم وهو المستوى الذي قضي ويقضي على سوء التغذية. ووضعت الهند اسس القاعدة الاقتصادية اللازمة للتقدم السريع ولكن نقل اضافة ١٦ مليون نسمة سنوياً يهدد التحسينات الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ان طول العمر العالي هو احد المؤشرات على التقدم نحو تحسين مستويات المعيشة فان اتجاهات الوفيات توضح بعض الفجوات حتى في اغنى المجتمعات . ففي الولايات المتحدة مثلاً يموت حوالي ٣٧٥ الف انسان سنوياً من الامراض التي لها علاقة بالتدخين^(٤٩).

لقد جلبت السيجارة الموت المبكر لواحد من كل ٦٣٧ امريكي في عام ١٩٨٥ واذا ربطنا هذا المعدل بعدد السكان يصبح مساوياً لمعدل الوفاة الافريقية الناجمة عن المجاعة . ان معظم ضحايا الجوع هم من الاطفال بينما ضحايا امراض القلب والسرطان هم من الكبار الذين هم في اوج عطائهم الاقتصادي . ويمكن منع كلا هذين النوعين من الوفيات من الحدوث ويجب ان لا يتحملها مجتمع اليوم .

واذا استمر تخفيض متوسط عمر الانسان عن طريق التدخين وامراض العصر الاخرى لمدة طويلة فان الوفيات المبكرة قد تبدأ بازالة ما اضافته الانسان إلى عمره عن طريق ضمان بقاء الاطفال احياء . ويمكن ان يكون الاتحاد السوفياتي اول دولة صناعية تعاني من مثل هذا الانعكاس لان متوسط عمر الذكر السوفياتي اليوم أقل مما كان عليه قبل بضع سنوات . وبالرغم من عدم وجود تفسيرات رسمية لهذه الظاهرة فان ٦٥٪ من الذكور يدخنون وهذا المعدل هو ضعف معدل الولايات المتحدة . وما يزيد من حدة الوفيات المتعلقة بالتدخين هو انتشار الادمان على الكحول . لقد بدأت الحكومة السوفياتية في عام ١٩٨٥ بحملة واسعة للحد من الشرب لكن ليس هناك حملة مماثلة للحد من التدخين^(٥٠).

هناك العديد من انواع العجز قد حلت بالعالم اليوم ، وبدأنا ندرك ان ديون العالم الثالث ليست مشكلة هذه الدول وحدها وان اي حل لها يتطلب مشاركة بين الدائنين والمدنين . ولا بد أن ندرك أيضاً بان الديون المالية والبيئية والاجتماعية التي نجلبها على انفسنا سيسدها اولادنا . وأن انقاص ديوننا يحتاج إلى تفكير واع فيما يتعلق بالعالم الذي سنورثه لمن بعدنا . لقد كانت الصين اول من ادرك ان السياسات التي تأخذ مصالح الجيل القادم بجدية هي احسن السياسات التي تخدم الجيل الحالي .

obeikandi.com

Chapter 1. The Generation of Deficits

- 1- Job loss estimates from Robert B. Reich, «Reagan's Hidden Industrial Policy',» New York Times, August 4, 1985, and from tables prepared for the Congressional Joint Economic Committee by Bureau of Labor Statistics, Office of Employment and Unemployment Analysis, United States Department of Labor, Washington, D.C., June 7, 1985.
- 2- Farm debt from United States Department of Agriculture (USDA), Economic Research Service (ERS), Agricultural Finance: Outlook and Situation Report, Washington, D.C., December 1984; Charles F. McCoy, «Commercial Agriculture Banks' Woes From Failing Farm Economy Intensify» Wall Street Journal, September 5, 1985; farm foreclosures from Ronald L. Meekhof, USDA, ERS, Washington, D.C., private communication, November 14, 1985.
- 3 - Per Capita income from World Bank, World Development Report 1985 (New York: Oxford University Press, 1985).
- 4- Japanese net foreign assets derived from Japan Statistical Bureau, Japan Statistical Yearbook (Tokyo: 1965), from Bank of Japan, Payments Monthly (Tokyo: April 1973), from Bank of Japan, External Assets and Liabilities of Japan (Tokyo: April 1981) and from Laura Kroy, Institute for International Economics, Washington, D.C., private communication, September 1985; U.S. foreign assets from U.S. Department of Commerce, Historical Statistics of the United States Volume II (Washington, D.C.: annual).
- 5- Export information from International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics Yearbook 1985 (Washington, D.C.: 1985).
- 6- «Japanese Diplomats Expand Global Role,» Journal of Commerce, August 9, 1985.
- 7- Military share of GNP in China from United States Arms Control and Disarmament Agency (ACDA), World Military Expenditures and Arms Transfers 1985 (Washington, D.C.: 1985).
- 8- U.S. federal debt from U.S. Census Bureau, Statistical Abstract of the United States 1985 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985) figures on total external debt of Third World nations from IMF, World Economic Outlook (Washington, D.C.: April 1985).
- 9- U.S. military expenditures from Census Bureau, Statistical Abstract; data for 1950-55 and 1985-86 from Office of Management and Budget (OMB), The Budget of the United States Government (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, Various Years).

10- U.S. budget deficit and gross federal debt from Census Bureau, Statistical Abstract; debt for 1985-86 from Economic Report of the President (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985).

11- Quoted in Karin Lissakers, «Dateline Wall Street: Faustian Finance,» Foreign Affairs, Summer 1983.

12- Ibid.

13- Morgan Guaranty Trust Company, World Financial Markets, New York, September/ October 1985.

14- For a further discussion of the Third World debt crisis and international banking, see Lissakers, «Dateline Wall Street»; C. Fred Bergsten, William R. Cline, and John Williamson, Bank Lending to Developing Countries: The Policy Alternatives (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1985); Morgan Guaranty, World Financial Markets; World Bank, World Development Report.

15- Morgan Guaranty, World Financial Markets.

16- USDA, ERS, World Indices of Agricultural and Food Production 1950-84 (unpublished printout) (Washington, D.C., 1985); cereal import bill figure from United Nations Economic Commission for Africa, «Report of the Sixth Meeting of the Preparatory Committee of the Whole,» Addis Ababa, April 24, 1985.

17- Quoted in Elaine Sciolino, «Chinese Official Asks End to Arms Race in Space,» New York Times, October 1, 1985.

18- Erik Eckholm, The Dispossessed of the Earth: Land Reform and Sustainable Development (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1979).

19- See Sandra Postel, «Protecting Forests from Air Pollution and Acid Rain,» in Lester R. Brown et al., State of the World - 1985 (New York: W.W. Norton & Co., 1985).

20- See Chapter 3 for a full discussion of rangelands.

21- For a discussion of trends in world fish catch, see Lester R. Brown, «Maintaining World Fisheries,» in Brown et al., State of the World - 1985.

22- For a discussion of worldwide soil loss, see Lester R. Brown, «Conserving Soils,» in Lester R. Brown et al., State of the World - 1984 (New York: W.W. Norton & Co., 1984).

23- Oil import statistics from British Petroleum Company, BP Statistical Review of World Energy (London: 1985).

24- International Energy Agency, Energy Policies and Programmes of IEA Countries: 1984 Review (Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development, 1985).

25- For more information on Brazil's alcohol fuels program, see Howard S. Geller, «Ethanol from Sugar Cane in Brazil,» in Annual Reviews Inc., Annual Review of Energy, Vol. 10 (Palo Alto, Calif: 1985); South African coal Liquefaction from Emil Parente, Fluor Corporation, Anaheim, Calif., private communication, August 17, 1983.

26- Motor Vehicle Manufacturers Association, World Motor Vehicle Data Book, 1984-58 Edition (Detroit, Mich.: 1985).

27- For trends in oil-based electricity generation, see Chapters 5 and 6.

28- World coal, oil, and natural gas production figures derived by Worldwatch Institute from American Petroleum Institute, Basic Petroleum Data Book, Vol. 5, No. 2 (Washington, D.C.: 1985, from U.S. Department of Energy (DOE), Energy Information Administration (EIA), Monthly Energy Review (Washington, D.C.: March 1985), and from DOE, EIA, Annual Energy Review, 1984 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1985).

29- «Natural Gas: World Status,» Financial Times Energy Economist, March 1984.

30- For a discussion of trends in oil production, see Chapter 5.

31- All Agricultural productivity and per capita grain consumption trends in this section from USDA, ERS, World Indices, unless otherwise noted.

32- Consumption of leguminous crops in India derived from «India's Agricultural Success Story,» USDA, ERS, Agricultural Outlook Washington, D.C., October 1985, and from United Nations Food and Agriculture Organization, Production Yearbook (Rome: 1983).

33- Derived from USDA, Agricultural Statistics 1984 (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1984), and from Evelyn Blazer, USDA, ERS, Washington, D.C., private communication, July 1985.

34- Gerald M. Boyd, «U.S. Fights Europeans' Wheat Aid,» New York Times, October 17, 1985.

35- Frederick M. Surls, «Widening Scope of Agricultural Reforms,» in USDA, ERS, China: Outlook and Situation Report, Washington, D.C., July 1985.

36- Soviet and Chinese grain production data from USDA, ERS, World Indices.

37- For information on China's agricultural reform, including changes in procurement

prices and shifting terms of trade, see Surls, «Widening Scope of Agricultural Reforms.»

38- Ibid.

39- Terry Taylor, «China's Farmers Shift Into High Gear,» Foreign Agriculture, USDA, Washington, D.C., April 1985.

40- Ibid.

41- Soviet grain production from USDA, ERS, World Indices; grain import data from USDA, Foreign Agricultural Service, Foreign Agriculture Circular, FG - 13-85, Washington, D.C., October 1985.

42- Leslie H. Gelb, «Gradual' Changes in Soviet 5- Year Plan,» New York Times, October 14, 1985.

43- Information on China's military budget comes from ACDA, World Military Expenditures and Arms Transfers, and from private communication, Peng Fei Fei, Chinese Embassy, Washington, D.C., September 1985.

44- Data on Sri Lanka from World Bank, World Development Report.

45- William U. Chandler, Investing in Children (Washington, D.C.: Worldwatch Institute, June 1985).

46- Brazil's debt from Morgan Guaranty, World Financial Markets; infant mortality and income distribution data from World Bank. World Development Report.

47- Mexico's debt from Morgan Guaranty, World Financial Markets; infant mortality and income distribution data from World Bank, World Development Report.

48- Per capita grain production trends in India and China derived from USDA, ERS, World Indices.

49- For more information on the effects of smoking on life span and health, see Chapter 8; estimate of famine deaths in Africa from U.N. Economic Commission for Africa, «Second Special Memorandum by the ECA Conference of Ministers: International Action for Relaunching the Initiative for Long - Term Development and Economic Growth in Africa,» Addis Ababa, April 25-29, 1985.

50- Data on Soviet cigarette use cited in U.S. Department of Health and Human Services, Office of Smoking and Health, translated abstract of A.G. Shevchuk and R.N. Tarasova, «The Organization of Antismoking Education,» Zdravookhraneniye Rossiyskoy Federatsii, Vol. 5, 1983; for a discussion of declining life expectancy and the role of Smoking and alcoholism - related illnesses in the Soviet Union, see Murray Feshbach, «Issues in Soviet Health Problems,» in Joint Economic Committee, U.S. Congress, Soviet Economy in the 1980's: Problems and Prospects (Washington,

D.C.: U.S. Government Printing Office, 1983). information on alcoholism and somk-
ing camaigns from Dr. Galina V. Sdasyuk, Senior Research Associate, Institute of
Geography, Academy of Sciences of the USSR, (Washington, D.C., private com-
munication, July 23, 1985, and Dr. Sergey M. Rogov, First Secretary, institute of
United States and Canadian Studies of the Academy of Sciences of the USSR,
Washington, D.C., private communication, October 15, 1985.